الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الافتتاحية: التغيير من (ماذا).. إلى (من) و(كيف)؟

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2004) *الافتتاحية: التغيير من (ماذا).. إلى (من) و(كيف)؟*. رواق عربي، 9 (2)، 8-21.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

افتتاحية

الديمقراطية بين خطابات متهافتة (٢)

خلصنا فى العدد ٣٢ الى أننا لا نملك بعد خطابا جيدا للانتقال الديموقراطى فى العالم العربى والاسلامى بل فى العالم الثالث كله. فالخطاب الأمريكى للاصلاح الديموقراطى لا يزيد عن نصوص اختطفتها الادارة الأمريكية من جملة من المشروعات أو البرامج البحثية التى تشكلت فى عصر الحرب الباردة وشكلت الجهاز الفكرى لهذه الحرب، فضلا عن تلك التى كانت تناقش علاقات أمريكا بمناطق أخرى من العالم، وخاصة أمريكا اللاتينية. ولم تستكف الادارة اليمينية المتطرفة عن الاستعارة والاقتراض من الانتاج الفكرى والليبرالى والتقدمى، الناقد للسياسة الأمريكية فى هذه المناطق، من أجل منح خطاب الديموقراطية فى العالم العربى طابع النص النقدى.

إذ كانت هذه الادارة بحاجة شديدة للانتصار لوجهة نظرها، التى تقول بأن الولايات المتحدة يجب أن تجعل التحول الديموقراطى أحد أهدافها فى الشرق الأوسط، حتى لا تبدو فى عيون الشعوب قوة معادية لها بسبب تحالفها مع الحكومات الاستبدادية. ففى العالم العربى تكن الشعوب كراهية عميقة للسياسة الأمريكية لأنها تتحالف مع فكرة عنصرية تلبست دولة عسكرية، أسست مجتمعا استعماريا استيطانيا على حساب الشعب الفلسطينى، الذى قامت بمحاولة تدميره رمزيا وماديا ولا تزال. ولا شأن لهذه الكراهية بالتحالف الأمريكى مع حكومات استبدادية رغم أن هذه حقيقة بدورها وبذاتها. وتنتمى هذه الفكرة كما قلنا للنقد الديموقراطى للسياسة الأمريكية فى أمريكا اللاتينية حيث مارست الشعوب نضالا واسع النطاق ضد الاستبداد والتسلط وهو أمر لم تقم به الشعوب العربية الا لماما. وعندما كانت الادارة الأمريكية تطوع تلك الفكرة لخدمة مشروع الشرق الأوسط العظيم، ببراءة مزعومة وروح نقدية مصطنعة، كانت تطعن بقسوة لا براءة فيها القيم الديموقراطية أثناء تدبير انقلاب عسكرى فى فنزويلا ضد رئيس منتخب ديموقراطيا وهو الرئيس تشيفاس.

أما الأدبيات السياسية العربية فهى ليست بعيدة تماما عن التوظيف السياسى والرؤى الأيديولوجية لقضية الديموقراطية. فإذا تركنا الخطابات الحكومية التى تتسم بدعاية تافهة وسمجة وجدنا طيفا واسعا من الآراء التى تتحدث عن الديموقراطية كحل لجميع معضلات التطور السياسى والاجتماعى للبلاد العربية. وكانت هذه هى الطريقة التى تناولت بها الأدبيات التقدمية العربية شعارات الاشتراكية وكذلك شعارات الوحدة وغيرها من الشعارات.

وأخشى بالطبع، وهذا يشكل أحد أهم دوافعى الفكرية للكتابة فى الموضوع أن تتحول الديموقراطية إلى ترياق شامل لكل أمراض -وكل المعطيات الصعبة - لواقعنا المعقد. ويؤدى هذا الفهم إلى فشل مؤكد كما فشلت الخطابات التى نظرت للاشتراكية بنفس الطريقة ان لم نبدأ حل اشكاليات التطور أو الانتقال الديموقراطى كعملية تاريخية.

ولابد أولا من أن تناضل الجماهير من أجل الديموقراطية والحريات العامة. ويبدأ هذا النضال بداهة بأن تطرح النخب السياسية والثقافية القيم الديموقراطية كأحد مفاتيح الحل للاشكاليات المعقدة للتطور المجتمعى، فى بلاد لم تشهد بالضرورة عملية بناء الأمة، ولم تمر دولة واحدة بالثورة الصناعية، ويتسم الاقتصاد بالطابع الريعى، فضلا عن افتقاره العميق الى الصلابة والقدرة على تمليك الناس مهارات العصر الحديث فى التفكير والتنظيم الاجتماعى.

وليس من المستحيل أن تتجذر الديموقراطية حتى فى هذا النوع من المجتمعات. فهذا هو ما حدث فى الهند مثلا حيث أضافت الديموقراطية معطيات مهمة لحل اشكالية التخلف بالغة التعقيد فضلا عن ضمانها لحد أدنى من الحريات العامة وحكم القانون.

ولذلك يجب أن يبدأ أى بحث عن الانتقال الديموقراطى فى العالم العربى بالتساؤل عن المعطيات الذاتية والموضوعية للديموقراطية داخل المجتمعات العربية, ثم يبنى على هذه المعطيات مضيفا لها هذه المكتسبات الضرورية لجعل الفكرة الديموقراطية مقدمة لفصل جديد فى التاريخ العربى، يتيح حل اشكالية التخلف انطلاقا من الزوايا المناسبة والممكنة تاريخيا. ان الديموقراطية تصبح من هذا

فى الهند أضافت الديموقراطية معطيات مهمة لحل اشكالية التخلف بالغة التعقيد فضلا عن ضمانها لحد أدنى من الحريات العامة وحكم القانون.

المنظور "وسيطا تاريخيا" للانتقال الى العصر الحديث من حيث التنظيم الاجتماعى ومن حيث الثقافة.

ولكن هل لدينا معطيات ديموقراطية فى العالم العربى؟

للغرابة كانت لدينا هذه المعطيات على الأقل على صعيد الفكر إن لم يكن على صعيد السياسية ايضا خلال ما أسماه ألبرت حوارانى بالعصر الليبرالى. فتبنت الطبقة المثقفة القيم الديموقراطية وبدت لها منسجمة تماما مع الاسلام والتراث الروحى للمنطقة وحاولت من خلالها حل اشكالية الاستبداد الكامن فى تكوين الامبراطورية العثمانية. أما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فقد هيمنت خطابات أخرى تماما. وبدا أن الصراع والجدل الفكرى يدور بين خطابات غير ديموقراطية.

الديموقراطية "وسيط تاريخي" للانتقال إلى العصر الحديث من حيث التنظيم الاجتماعى ومن حيث الثقافة.

المعطيات العملية للديموقراطية

ومع ذلك فلا يمكن القول بفقدان المعطيات الديموقراطية. فاين نجد هذه المعطيات؟ لعلنا نبدأ بمقارنة مختلف الدول العربية من حيث النضوج النسبى لمعطيات الديموقراطية السياسية لنحدد بعض أهم المتغيرات التى تدفع فى اتجاه الديموقراطية.

ان وجود تعددية سياسية أو حزبية فى الماضى أو الحاضر لا يشكل عاملا يفسر بذاته التفاوت فى الاقتراب من النموذج الديموقراطى للسلطة أو البعد عنها. وان كانت الديموقراطية تملى التعددية فإن الاعتراف الرسمى بالتعددية الحرة أو المقيدة ليس مؤشرا جديا للمشاركة السياسية أو حرية ونزاهة الانتخابات أو التمتع بضمانات دستورية وتشريعية لحرية التعبير وحقوق الانسان الأخرى. فعدد لا بأس به من الدول العربية تسمح وتعترف بالتعددية الحزبية. وبعضها يشرك ولو بصورة رمزية عددا من الأحزاب تحت مسميات مختلفة وخاصة الجبهة الوطنية التقدمية دون أن يعنى ذلك وجود أدنى درجات الحماية القانونية أو الفعلية لحقوق الانسان أو أدنى امكانية لتبادل السلطة فى انتخابات حرة نزيهة. فالتعددية السياسية أو الحزبية بذاتها لا تشير الى وجود التوازن السياسى الضرورى لنشر السلطة فى

المجتمع والدولة. وقد تؤدى التحديات التى يمثلها بروز تيار معارضة قوى إلى نتائج وخيمة على الديموقراطية والاستقرار السياسى وحقوق الانسان. وهذا ما يحدث فى طائفة الدول العربية التى صعد فيها التيار الاسلامى بصورة محسوسة ليشكل تحديا لهيمنة النخبة البيروقراطية. وبوجه عام يبدو أن السبب الرئيسى للعنف ليس هو هذا التحدى ذاته وليس كون هذا التيار غير مؤمن بالديموقراطية وانما غياب التعلم السياسى وهو ما يفضى إلى وهم امكانية اقتلاع هذا التيار بوسائل العنف. ويؤدى العنف الذى تمارسه الدولة أو تمارسة بعض تيارات الاسلام السياسى الى أزمة شديدة تعصف لفترة من الوقت على الأقل ببقايا التسامح السياسى أو بالمتبقى من الضمانات القانونية للحريات العامة واقامة أنظمة قوانين الطوارىء.

ولكن غياب أو ضعف التيار الاسلامى أو التعددية السياسية الفعلية والتوازن النسبى بين التيارات السياسية الفعلية لا يعنى توفر شروط أفضل للديموقراطية أو الانتقال الديموقراطى. بل ان العكس أقرب الى الصحة. فغياب أى تحد حقيقي وجاد للهيمنة السياسية التى تمارسها النخب البيروقراطية يعنى غياب أى باعث أو حافز للانتقال الديموقراطى. وعادة لا تبدأ الدولة فى اصدار خطاب يشتمل على أى معنى من معانى الديموقراطية الا بعد اهتزاز هيمنة الدولة لسبب أو أخر وخاصة بروز تيارات جديدة فى المجتمع ترنو الى تشكيل نظام سياسى جديد.

وبينما لا تقود التعددية الحزبية السياسية الرسمية أو الفعلية الى الديموقراطية فان التعددية الاثنية لها بعض الدور فى تفسير بعض تجارب الحكم الديموقراطى. وتنسب الديموقراطية فى الهند الى كونها الحل السليم الذى يضمن الاستقرار السياسى النسبى لمجتمع تعددى بالمعنى الاثنى. وهنا نجد مجالا نظريا وجدلا غاية فى الثراء النظرى. لقد أصرت النظريات التقليدية للديموقراطية على تجاهل هذا الجانب التعددى. فافترضت الليبرالية والماركسية أن الديموقراطية البرلمانية تصير ممكنة بعد اتمام عملية بناء الأمة. وترى المذاهب الليبرالية أن الثقافة هى جوهر هذه العملية بينما تنسبها الماركسية الى تكون أسواق قومية بفضل صعود الرأسمالية والبرجوازية. والآن لم يعد أحد يؤمن بهذه الافتراضات.

يؤدى العنف الذى تمارسه الدولة أو تمارسة بعض تيارات الاسلام السياسى الى أزمة شديدة تعصف لفترة من الوقت على الأقل ببقايا التسامح السياسى أو بالمتبقى من الضمانات القانونية للحريات العامة

لقد تمت عملية بناء الأمة تاريخيا بوسائل القهر أكثر مما تمت بوسائل القبول والتراضى. ولم يعد من الممكن "صهر" جماعات مختلفة أثنيا (طائفيا ـــ دينيا- عرقيا- ثقافيا ولغويا) بالقوة. وأصبحت حقوق الاقليات أحد أهم جوانب النظام الديموقراطى ذاته.

غير أن المفارقة التى تكمن فى التعددية الاثنية هى أن الديموقراطية تصبح مستحيلة فى المجتمعات التى لم تمر بالثورة الصناعية ولم تسيد التنظيم الاجتماعى الحديث. فالممارسة السياسية من منطلقات أثنية تؤدى الى صراع مميت حول الرموز الكبرى وحول سلطة الدولة وهو ما يؤدى الى حركات انفصالية وحروب أهلية أو انقلابات عسكرية أو شلل سياسى ممتد. ومثلت فكرة صهر المجتمع فى بوتقة واحدة أحد أهم مبررات التسلط السياسى.

مثلت فكرة صهر المجتمع فى بوتقة واحدة أحد أهم مبررات التسلط السياسى.

ولكن التجربة الهندية تثبت أن الديموقراطية يمكن أن تكون الاطار الأفضل الذى يتحمل الصراعات والمنافسات الأثنية ويفتح امكانية حلها على المدى الطويل. ولكن هذا الاطار يقتضى تكييف النظام السياسى الديموقراطى تبعا لحاجات التوازن الاثنى. وقدمت النخبة الهندية فرصة هذا التكييف من خلال حزب المؤتمر الهندى. وتعرض هذا النموذج للتحدى عندما تولى حزب ذا عقيدة أثنية وهو حزب بهارتيا جاناتا الحكم خلال السنوات الأخيرة. وقد ثبتت الديموقراطية الهندية أمام هذا التحدى وان ليس بدون جروح معينة.

وفى العالم العربى هناك تجربة لبنان وهى الدولة الأكثر ديموقراطية فى العالم العربى. حيث أقيم النظام السياسى على صيغة التعدد والتوازن الطائفى. ولكن لا توجد دول عربية أخرى أخذت بهذا الحل. اذ فضلت النخب الحاكمة الأخذ بنموذج الحل التسلطى لاشكالية التعدد الأثنى. ومع ذلك فان هذا الملف لم يغلق. فالتجربة الحالية للسودان بعد توقيع اتفاقية ماشاكوس تقترب اقترابا حثيثا من النموذج المضاد حيث يملى التعدد العرقى والثقافى وضعية ديموقراطية أو شبه ديموقراطية بعد فترة من التعلم الصعب. كما أن تجربة البحرين بعد الميثاق تقترب ايضا من هذا النموذج.

هل تفسر العوامل الخارجية التفاوت النسبى فى المعطيات السياسية أو

الأخلاقية للديموقراطية؟ ليس هذا صحيحا على الاطلاق. فالبلاد التى خضعت للتراث الادارى والقانونى للاستعمار الفرنسى تختلف فيما بينها اختلافات كبرى فى الوضع السياسى. وبينما سجلت المغرب تقدما كبيرا فالجزائر لم تكن فى أى وقت نظاما ديموقراطيا. وبينما حققت لبنان وضعا نسبيا أفضل من النواحى الديموقراطية لم تحقق سوريا أى تقدم بعد نهاية العصر الليبرالى. أما البلاد التى خضعت للاستعمار البريطانى فلم يكن التفاوت فيما بينها اقل شدة من النواحى الديموقراطية والسياسية. فالتاريخ السياسى المصرى يختلف تماما عن التاريخ المناظر له فى السودان منذ الاستقلال. والعراق يمثل من حيث شدة انتهاكات حقوق الإنسان قطبا مقابلا لمصر التى لم يتسم فيها الحكم بالقسوة ذاتها على الإطلاق.

وليس هناك فارقاً يذكر بين الدول التى خاضت صراعا مباشرا وطويلا مع إسرائيل والدول البعيدة نسبيا عن هذا الصراع. ولا يمكن تفسير نهاية العصر الليبرالى بهذا العامل وحده . حيث لم تشتبك المغرب أو تونس أو السعودية ودول الخليج الأخرى مثلا إلا على نحو بسيط بهذا الصراع. وباستثناء المغرب لم تحقق أى من هذه الدول تقدما على طريق التداول الديموقراطى كما أن الاقتراب أو الابتعاد النسبى عن النفوذ الأمريكى ليست له أدنى قيمة تفسيرية للمسار السياسى الداخلى من حيث الاقتراب والابتعاد من التداول الديموقراطى للسلطة أو مجرد التسامح السياسى.

حيث تلعب الدولة دورا كبيرا فى الاقتصاد تتكون نخب بيروقراطية قوية للغاية تعرقل بقوة الانتقال الديموقراطى

تراث الثقافة السياسية

ويشكل التراث الثقافى السياسى عاملا أخر يمكن أن يسهم فى تعميق البنية التسلطية للدولة أو العكس. فوجود تراث للحداثة السياسية أو غيابه يفسر الى حد ما ليونة أساليب الدولة فى الهيمنة على المجتمع أو قسوة هذه الأساليب. ففى مصر التى عاشت لنحو قرن (يمتمين مملخ فى ظل تجربة ليبرالية سياسية ودخلتها الحداثة السياسية والاجتماعية بقوة أكبر لم يتسم الحكم الشعبوى بنفس القسوة التى ميزت تجربة بلاد عربية أخرى رفضت الثقافة الحديثة كلية مثل السعودية أو انقضت عليها مثل السودان فى ظل حكم الإنقاذ أو لم تلمسها الثقافة

السياسية الحديثة إلا على نحو سطحى للغاية ولفترة قصيرة مثل العراق. ولكن هذا العامل لا يفسر على الإطلاق قسوة الحكم الشعبوى السورى فى ظل الرئيس الأسد (الأب والابن) أو قسوة النظام الحالى فى تونس بالرغم من أن سوريا وتونس من بين الدول التى بدأت وتجذرت فيها الحداثة السياسية والثقافية فى أوقات متقاربة مع مصر.

ويبدو من الأسهل نسبيا- أو هذا هو ما تبنىء به التطورات السياسية حتى اللحظة الراهنة- أن من الأسهل المرور الى الديموقراطية من بوابة تجربة ليبرالية غير منقطعة فى الاقتصاد والحياة الاجتماعية بالمقارنة بالدول التى مرت بتجارب راديكالية ممتدة أسست نمطا اقتصاديا يتمركز حول الدولة أو ينتهى إلى اقتصاد مختلط. ويصدق ذلك على تجربة المغرب والبحرين ولبنان, ولكنه لا يصدق على دول الخليج الأخرى لأسباب تاريخية ونفطية. كما أن حالة تونس تمثل استثناءا خارقا حيث استمرت الليبرالية الاقتصادية بدون انقطاع ولكن النظام السياسى انزلق إلى وضع أشبه بالفاشية. وبالمقابل فإن الصعوبات العميقة فى الانتقال الديموقراطى فى البلاد التى مرت بتجارب راديكالية اقتصادية واجتماعية مثل مصر وسوريا والعراق والى حد أقل السودان يؤكد هذا المعنى. وعلى أى حال يمكن القول بأنه حيث تلعب الدولة دورا كبيرا فى الاقتصاد تتكون نخب بيروقراطية قوية للغاية تعرقل بقوة الانتقال الديموقراطى وان لم يكن ذلك هو العامل الوحيد وراء التسلط أو الانتقال الديموقراطى.

الفقر النسبى يدفع نحو منازعة حقيقية للسلطة بأكثر مما يسمح به الثراء النسبى.

إن التخلف والتقدم الاقتصادى النسبى قد يكون له دور وإن محدود فى تفسير التفاوت فى بعض المؤشرات الأولية للانتقال الديموقراطى. فان أخذنا بوزن الصناعة التحويلية كأحد أهم مصادر التقدم النسبى فى البنية الاقتصادية لما وجدنا ارتباطا يذكر مع التقدم النسبى فى التسامح السياسى أو المشاركة أو حتى مجرد وجود دستور حيث تسجل السعودية ـــ التى يغيب فيها معنى الدستور ذاته ومهما كان شكليا كما هو الحال مع الدول العربية الأخرى- أعلى نسبة للصناعة التحويلية فى الناتج المحلى. وحتى ان استبعدنا السعودية بسبب العامل النفطى سنجد أن البلاد التالية فى الثقل النسبى للصناعة التحويلية ليست هى الأكثر

اقترابا من النموذج الديموقراطى للحكم. فالعراق وسوريا ومصر وتونس لا تختلف من حيث شدة الاحتكار السياسى وان كان سجلها متفاوتا فى شدة انتهاكات حقوق الانسان. كما أن شدة هذه الانتهاكات تفاوتت بين لحظة وأخرى بالرغم من ثبات ثقل الصناعة التحويلية فى الاقتصاد.

ولكن تحقيق تقدم اقتصادى يعزز كثيرا ويجذر بقوة تجربة الانتقال الديموقراطى ما أن تقع فعليا. فالمغرب حقق معدلات عالية للنمو الاقتصادى خلال سنوات الانتقال الديموقراطى وهو الأمر الذى منع انقلابات مضادة للديموقراطية وحسن صورتها فى أعين الشعب. كما أن حدوث تحسن فى عدالة توزيع الدخل يحسب لصالح الديموقراطية. وهذا هو ما يحتاجة المغرب ولو بعد فترة كافية من النمو المتواصل.

وفى هذا السياق نفسه نجد أن التفاوت بين الغنى والفقر غير ذى دلالة بالنسبة للتفاوت فى الأداء السياسى بين الدول العربية قربا وبعدا عن الانتقال الديموقراطى. فبعض الدول العربية الغنية مثل السعودية من أقلها تسامحا مع الفكرة الديموقراطية وبعض أشدها فقرا مثل المغرب اقتربت بصورة محسوسة من هذا النموذج. والعكس صحيح أيضا. فبعض أفقر الدول العربية لا شأن لها بالديموقراطية مثل الصومال وبعض الدول الغنية مثل الكويت اقامت تجارب تقترب بدرجة أكبر من القيم الديموقراطية. ومع ذلك يبدو أن الفقر النسبى يدفع نحو منازعة حقيقية للسلطة بأكثر مما يسمح به الثراء النسبى. فمن بين الدول التى حققت تقدما أكبر على طريق الضمانات التشريعية لحرية التعبير نجد أغلبية من الدول الفقيرة مثل المغرب وموريتانيا واليمن والسودان.

تشكل الكفاحية السياسية بذاتها أحد أهم معطيات الديموقراطية عالميا. فكما أشرنا من قبل نشأت الديموقراطية السياسية تاريخيا فى أوربا الغربية ليس بفضل انتشار الفكر الدستورى وإنما بسبب انقسامات وصراعات أساسية فى النخبة السياسية أو بين نخبة الحكم القائم ونخبة بديلة. وقد اكتشفت هذه النخب بعد فترة تعلم أن حل الصراع سلميا عبر صناديق الاقتراع أفضل من مباشرة صراع مدمر وممتد. وينسجم هذا النموذج مع تجارب دول مثل المغرب والجزائر. فالتناوب

التناوب الديموقراطى فى المغرب تم بفضل تراث كفاحى عظيم دفع فيه الشعب المغربى ضريبة قاسية.

الديموقراطى فى المغرب تم بفضل تراث كفاحى عظيم دفع فيه الشعب المغربى ضريبة قاسية. ويقوم هذا التراث الكفاحى على طبقة عمالية منظمة نقابيا بصورة جيدة وعلى أحزاب وحركات سياسية رفضت التسليم للحكم الملكى المطلق وناضلت طوال عقود من أجل الحكم الدستورى. اما فى الجزائر فقد دار الصراع بين قوى غير ديموقراطية هى نخبة الدولة وحركة الاسلام السياسى بتياراتها المختلفة. وكان هذا الصراع الدامى وراء بعض الإنجازات السياسية مثل التنافس الرئاسى وحرية الصحافة والتعبير وقانون الوئام الوطنى وبروز تيار كبير داخل حركة الاسلام السياسى يصدر خطابا سلميا يتعلق بالديموقراطية وحكم القانون وهو ما يعنى أن التعلم كان نشطا وقويا بسبب فداحة الخطب الممثل فى حرب أهلية دموية بصورة مذهلة. وعلى العكس فان ثبات معارضة علمانية لحكم اسلامى شمولى يفتح الطريق أمام "حل ديموقراطى" على المدى الأبعد وهو ما حدث فى السودان حيث ثبتت المعارضة العلمانية الشمالية الى جانب المعارضة العرقية والسياسية الجنوبية أمام هيمنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المجتمع السودانى بوسائل عنيفة منذ انقلاب عام ١٩٨٩ .

وبوجه عام نستطيع أن نقول أن تسليم النخب السياسية والثقافية التى عاشت تجربة ليبرالية متقدمة نسبيا أمام الانقلاب الشمولى مبكرا يشكل "خطيئة أصلية" قد لا يمكن تصحيحها قبل مرور وقت طويل.وكان ذلك هو حال مصر وسوريا والعراق فى الخمسينات وحال الجزائر فى الستينات وتونس فى السبعينات والثمانينات. أما فى السودان والمغرب والبحرين حيث رفضت النخب الثقافية والسياسية التاريخية التسليم التام أمام الانقلابات العسكرية والسياسية الشمولية أو التسلطية جعلها فى وضع أفضل كثيرا لاستعادة الحكم الديموقراطى.

ما أن يجتمع المجتمع على رأى عام متحد حتى يصير من المستحيل على أى حكومة أو نظام سياسى تجنبه أو تهميشه أو تدميره.

الكفاحية

إن المقارنات السابقة ذات قيمة محدودة للغاية. فنحن لا نقارن بين طائفتين من الدول أحدها قطعت شوطا طويلا على طريق الديموقراطية والأخرى ظلت قابعة فى كهف التسلط بل بين دول عربية لم تحقق أى منها تطورا ديموقراطيا جذريا ولا

يكاد أى منها يحقق إنجازا مهما على الطريق إلى التنظيم الاقتصادى والاجتماعى الحديث المنبثق من الثورات الصناعية والتكنولوجية. ومع ذلك قد يمكننا القول بأن تزامل بعض المعطيات له بعض القيمة التفسيرية للانتقال الديموقراطى. فالدول الأكثر تأهيلا للانتقال الديموقراطى هى تلك التى تمتعت بتراث أطول فى الثقافة السياسية الحديثة عموما والليبرالية خصوصا والتى لم تمر بتجربة اقتصادية راديكالية أو شعبوية أو التى استعادت بدرجة كبيرة اقتصاد السوق وتلك التى يتسم تاريخها السياسى بكفاحية عالية منذ بداية الانقلاب السياسى التسلطى والتى تتسم بقدر ملحوظ من التعددية الاثنية بالمعنى الواسع للكلمة. ولكن هل يمكن الاعتماد على هذه العوامل فى بناء نموذج ديموقراطى متواصل؟ بالقطع لا. فهذه البلاد أقلية ضئيلة من الدول العربية!

يحتاج التطور الديموقراطى إلى تعزيز هذه المعطيات وربطها بعضها ببعض على نحو أفضل. فمعظم الدول العربية تخوض فى الوقت الحالى تجارب فى الانتقال إلى اقتصاد السوق. ولكن هذه الاستراتيجية لم تحقق الكثير على طريق النهوض الاقتصادى. ويعود ذلك فى أغلب الأحوال إلى بطء هذا الانتقال وتشوهه وعجز القطاع الخاص عن التعويض عن دور الدولة فى رفع مستوى التراكم الرأسمالى فضلا عن توسع وانتشار الفساد وسوء توزيع الدخل. وحتى فى البلاد التى عاشت تجربة ثقافية سياسية حديثة لفترة طويلة ويتوفر فيها تأييد شعبى لا بأس به للانتقال الديموقراطى قد يؤدى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة والفساد واستمرار سوء توزيع الدخل إلى احتدام الأزمة الاجتماعية وانصراف الشعب عن الممارسة السياسية وانفضاض الجيل الشاب من حول الأحزاب الديموقراطية ذات التراث النضالى المرتفع. ويواجه المغرب هذا التحدى.كما أن هذه الأزمة قد تعبر عن ذاتها فى أشكال سلبية من التفاعل بين الجماعات الطائفية أو اللغوية والثقافية أو الدينية والقومية. وعندما تغيب العدالة فى توزيع السلطة قد تنفجر صراعات مدوية على نحو يخيف التيار الأساسى من المجتمع من عدم الاستقرار السياسى. ومن ناحية ثالثة قد يؤدى صعود حركات الاسلام السياسى الى انكماش فعلى فى مستوى التعددية السياسية ويغيب التوازن

مهمتنا الحقوقية والديموقراطية هى "أنسنة" الفكر والممارسة السياسية وهذه المهمة يمكن الوصول اليها عبر خبرة الحياة.

الاجتماعى وقد يؤدى ذلك بدوره الى ميل كبير للتصادم والعنف وهو ما يضر بالقيم الديموقراطية.

ليست الديموقراطية بذاتها ضرورة لنجاح مجتمع سياسى ما فى التعامل مع قضاياه الكبرى. ولكن الحال ليس كذلك فى العالم العربى. فبينما لا يمكن تفسير الانقلابات التسلطية بالاشتباك مع الصراع العربى الإسرائيلي فقد لا يمكن أن يعيش الانتقال الديموقراطى طويلا فى البلاد العربية التى تتعرض لتحديات هذا الصراع على نحو مباشر وخاصة سوريا ولبنان ومصر وفلسطين ذاتها إلا اذا نجحت فى مقابلة هذا التحدى على نحو أفضل من النظم الاستبدادية. كما أن بناء دولة قادرة على تعزيز التقدم الاجتماعى واقتلاع الفقر وتحقيق الحد الأدنى من العدالة التوزيعية طبقيا وجيليا ومن زاوية الجنوسة أو العلاقات بين الرجل والمرأة تعد مهام أساسية تحاسب الديموقراطية شعبيا وسياسيا عليها.

وبإيجاز فاالديموقراطية لن تكون ممكنة إلا على نحو عرضى إن لم تدفع التطور الاجتماعى وتنضج الظروف الأساسية لحل المعضلات الكبرى لمجتمعات عربية مأزومة على نحو غير مسبوق.

يقتضى ذلك كله تزويد النظام الديموقراطى بعدد من التجهيزات الأساسية التى تقوى معطيات الانتقال مثل توسيع قاعدة التراكم والتقدم فى مجال العدالة التوزيعية ونشر السلطة وضمان توازنها وحياديتها فى العلاقة بين الجماعات الاثنية وتحسين الأداء المؤسسى وبصورة خاصة عبر آليات الحكم الصالح مثل الشفافية والمحاسبية وبناء نظام قضائى سليم وفعال.

نحتاج إلى اجتهادات نظرية تؤسس لعقد سياسى جديد قابل لتعزيز الديموقراطية على نحو متواصل

آليات الكفاح السلمى

غير أن ما يهمنا فى السياق الحالى هو العملية الكفاحية الديموقراطية ذاتها. فهى أهم هذه المعطيات التى يمكن الاعتماد عليها لتعزيز فرص الانتقال الديموقراطى.

ان المهمة هى تحسين وزيادة فعالية الكفاح من أجل الديموقراطية فى البلاد العربية. ويتوقف هذا الهدف على عمليات قصيرة المدى وانجازات طويلة المدى.

على المدى القصير تبدو أهم العوامل المؤثرة على الفعالية السياسية للكفاح الديموقراطى والحقوقى السلمى هى ما يلى:

(١) الكفاءة التواصلية أو الحوار بين مختلف قطاعات النخبة الديموقراطية. ويشكل الحوار الآلية الرئيسية للتعلم ونشر المعرفة والتوفيق بين الآراء وبناء موقف وطنى عام يجمع القوى الفكرية والسياسية المتباينة فى أى مجتمع. وما أن يجتمع المجتمع على رأى عام متحد حتى يصير من المستحيل على أى حكومة أو نظام سياسى تجنبه أو تهميشه أو تدميره. وبينما يجب أن نبدأ بالنخب الفكرية والسياسية فإن تعميق الحوار وتجذيره فى المجتمع يؤدى إلى تمكين الجماهير من ممارسته على مختلف المستويات. ان الحوار هو شىء نتعلمه ويجب أن نمارسه فى الواقع الفعلى وصولا إلى تكوين نخبة ديموقراطية ومجتمع متسامح وقادر على التوصل الى أفضل الحلول الممكنة لمشكلاته. وربما يكون الحوار هو الفضيلة الأهم فى أى مجتمع ديموقراطى والأسلوب الأكثر نجاعة فى تكوين رصيد معقول للكفاح السلمى. ولا يجب أن نقلل من صعوبات الإيمان بقيمة الحوار حتى بين المناضلين الديموقراطيين والحقوقيين لأنهم يتأثرون بعمق بالثقافة السائدة وهم يؤمنون بشدة بآرائهم وليسوا مستعدين للتنازل عن بعض هذه الآراء لصالح تكوين أراء جديدة من خلال الحوار. ومن الطبيعى أن يعتبر كل داعية أن أفكاره هى الصحيحة. ولا شك أن الحوار يقتضى الاستعداد للتخلى عن بعض هذه الآراء. كما أننا لا يجب أن نقلل من الفضاءات المجهولة بالنسبة لأى مناضل أو داعية أو مفكر. فالآفاق الجديدة لا تعرف أو تكشف نفسها تلقائيا وتحتاج إلى قرار نفسى ومعرفى بالإبحار فى محيط الخيال للتعرف على معانى وأساليب وتقنيات جديدة للحوار والتواصل مع الآخرين وهو ما يمكن تحقيقه عندما نسقط ولو جانبا من تصوراتنا النمطية عنهم أو نتمكن من إقامة جسور معهم.

(٢) توسيع قاعدة هذه النخبة بشد قطاعات جديدة. وكامتداد للفكرة السابقة ليست الصعوبة هى شد وجذب المؤمنين فعلا بالقيم الحقوقية والديموقراطية وانما غير المؤمنين بها. ان مهمتنا الحقوقية والديموقراطية هى "أنسنة" الفكر والممارسة السياسية وهذه المهمة يمكن الوصول اليها عبر خبرة الحياة. فكثير من المناضلين

من أجل إقامة دولة إسلامية مثلا يصلون بالتجربة الى تثمين فكرة الانسنة والحقوق الأساسية للإنسان وبالتالى القيم الديموقراطية من خبرة القمع سواء الذى يقع عليهم هم أو ينبثق من تجربتهم هم فى الحكم. ولا يجب أن نقلل من قيمة هذه الخبرة الإنسانية والسياسية وأن نوجه خطابنا لجميع المناضلين السياسيين أيا كانت معتقداتهم الفكرية أو السياسية انطلاقا من هذه الخبرة المشتركة من أجل توسيع التحالف من أجل الديموقراطية.

(٣) تحسين الأداء التضامنى فى مواجهة قمع الدولة. ولا يمكن أن يكون الحوار مجديا الا إذا تمكن المناضلون من أجل الديموقراطية من التضامن بفعالية مع كل صاحب رأى يواجه بطش أو قمع الدولة. وتحسين فعالية هذا التضامن أمر ضرورى للوصول برسالة الحوار إلى الجميع وتقليل تكلفة البطش على النفس والعقل الانسانى الفردى والجماعى. فالبطش قد يؤدى إلى الوصول إلى استنتاج مناقض: أى الى التوحش. وهذه هى القيمة الأعلى للتضامن فى مواجهة بطش الدولة: أى تمكين الجميع من مزاولة نقد ديموقراطى وإنساني للبطش بذاته أيا كان من يمارسه أو لصالح أية فكرة.

(٤) تجذير الخطاب الديموقراطى بين الجماهير عبر تقنيات النضال المدنى وبناء الحركات الاجتماعية: يجب أن نبدع كل الأشكال الممكنة لتعليم الجماهير وتمكينها من المشاركة السلمية ولو بالإلحاح. وأفضل ما أنتجه البشر من آليات التمكين هو النضال المدنى المنظم فى جمعيات ونقابات ومجالس وحركات اجتماعية. ويجب نشر المعرفة والخبرة بهذه الآليات للممارسة الفعلية للمشاركة الجماهيرية وهى الوسط الطبيعى الذى يمكن للخطاب الديموقراطى أن يزدهر فيه.

(٥) التجديد المتواصل لآليات التضامن الدولى:ومن الواضح أن آليات التضامن داخل المجتمع الوطنى غير كافية فى أحوال كثيرة للوصول إلى وقف البطش والقهر السياسى الذى تقوم به الدولة. وهنا يجب التوصل إلى أفضل صيغ ممكنة للتضامن الدولى. وقد تكتسب الدولة الباطشة "مناعة" معينة ضد الأشكال القديمة من التضامن الدولى ولذلك يجب تجديد صيغ هذا التضامن كل فترة.

(٦) الخيال فى تأسيس الهياكل التعبوية والتنظيمية: وتتطلب مواجهة بطش وإرهاب الدولة قدرا كبيرا من الخيال فى تجديد الأشكال التعبوية والتنظيمية التى يسعى من خلالها المناضلون الحقوقيون والديموقراطيون للثبات أمام البطش وضمان استمرار النضال الديموقراطى. وقد قدم الانترنت وما يتيحه من امكانيات غير محدودة لبناء الشبكات فرصة كبيرة لتوسيع أليات وافاق النضال. غير أن الاكتفاء بهذا الأسلوب قد يؤدى الى نتائج معاكسة. ومن المهم أن نجمع خبرات مختلف التيارات السياسية فى هذا المجال المهم. فثمة دائما امكانيات كامنة فى الحياة ذاتها للافلات من بطش الدولة أو تخفيف نتائجه بالنسبة للمناضلين. وعليهم التعرف على الموجود منها كل فترة. فهى أكثر تنوعا من قدرة أى عقل منفرد على متابعتها وابداعها.

المهم فى ذلك كله هو استمرارية وثبات النضال السلمى من أجل الديموقراطية فى العالم العربى. وتتطلب هذه المهمة ما هو أكثر بكثير من النضال اليومى العملى. فعلى الديموقراطيين أن يواجهوا أيضا متطلبات تثبيت وتنمية المكتسبات الديموقراطية على مستوى المجتمع والدولة.

وعلى المدى الطويل يحتاج الأمر قبل كل شىء أخر الى اجتهادات نظرية تؤسس لعقد سياسى جديد قابل لتعزيز الديموقراطية على نحو متواصل وتشييد هياكل مناسبة لحل المشكلات الأبرز على المستوى الوطنى والقومى ونقل المجتمع بانطلاقات كبرى الى المستويات العصرية فى التنظيم الاقتصادى والاجتماعى.

د. محمد السيد سعيد